وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

العراق

حقق العراق في عام 2023 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ووقّعت الحكومة على خطة عمل مع الأمم المتحدة لمنع تجنيد واستخدام الأطفال في العمليات القتالية من جانب قوات الحشد الشعبي. مع ذلك، وعلى الرغم من هذه المبادرة لمعالجة عمالة الأطفال، فإن العراق لم يحقق سوى تقدم ضئيل لأن السلطات الحكومية العراقية وحكومة إقليم كردستان استمرت في احتجاز أو معاقبة الأطفال الذين يزعم أنهم ينتمون إلى الدولة الإسلامية في العراق بشكل غير لائق - وبعضهم كانوا ضحايا التجنيد أو الاستخدام القسري. علاوة على ذلك، لم تقدم الحكومة معلومات عن مساعيها المبذولة لإنفاذ قانونها الجنائي لكي يتم إدراجها في هذا التقرير، وقد انتهت صلاحية سياسة حماية الطفل ولم يتم تجديدها أو استبدالها، ولا تقوم اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بعمل الأطفال بالتنسيق بشكل فعال مع الوكالات لمعالجة حالات الأطفال المشتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية أو الأطفال من ضحايا الإتجار بالبشر.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	حظر الإتجار بالأطفال في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، وعدم اللجوء إلى القوة أو الإكراه لتطبيق قوانين الإتجار، وفقاً للمعايير الدولية.
	الحظر الجنائي لاستخدام الأطفال في الدعارة، ولاستخدام وجلب وعرض الأطفال لأغراض إنتاج مواد إباحية وممارسات إباحية.
	الحظر الجنائي لاستخدام الأطفال في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك في إنتاج المخدرات والاتجار بها.
	الحظر الجنائي لتجنيد الأطفال دون سن 18 عاماً من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.
	رفع سن التعليم الإلزامي في العراق من 12 عاماً إلى 16 عاماً، وهو الحد الأدنى لسن العمل.
الإنفاذ	ضمان عدم اعتقال الأطفال أو احتجازهم أو تعذيبهم أو حرمانهم من الخدمات بناءً على الاعتقاد بانتمائهم أو انتماء أفراد عائلاتهم لتنظيم الدولة الإسلامية.
	التحقيق في ادعاءات الاستغلال الجنسي والإتجار بالفتيات في مخيمات النازحين داخلياً من جانب المسؤولين الحكوميين ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم وتحميلهم المسؤولية الجنائية.
	فحص الأطفال الذين اعتقلتهم السلطات بسبب التسول بحثاً عن مؤشرات الإتجار، وعدم حبس الأطفال الناجين من الإتجار؛ وتوفير الفرصة أمام الناجين من أسوأ أشكال عمالة الأطفال للوصول إلى مزودي الخدمات الاجتماعية والمساعدات الإنسانية.
	توفير الموارد الكافية والتدريب بشأن قضايا عمالة الأطفال لمفتشي العمل والمحققين الجنائيين حتى يتمكنوا من أداء واجباتهم.
	نشر معلومات إنفاذ قانون العمل، مثل تمويل مفتشية العمل، وعدد مفتشي العمل، وعدد عمليات التفتيش التي أجريت في مواقع العمل، وعدد مخالفات عمالة الطفل التي تم اكتشافها، وعدد الانتهاكات المتعلقة بعمالة الأطفال التي تمت المعاقبة عليها، وعدد غرامات عمالة الأطفال التي تم فرضها وتحصيلها، وما إذا تم إجراء عمليات تفتيش روتينية وعمليات تفتيش هادفة، وما إذا تم إجراء عمليات تفتيش فجائية.
	نشر المعلومات حول إنفاذ القانون الجنائي على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في العراق وإقليم كردستان العراق.

المجال	الإجراء المقترح
	توظيف ما لا يقل عن 690 مفتش عمل لتوفير تغطية كاملة للقوة العاملة التي يبلغ تعدادها حوالي 10.3 مليون شخص، وضمان التمويل الكافي لفرض الحماية القانونية ضد عمالة الأطفال.
	ضمان إجراء عمليات التفتيش الدورية الخاصة بالعمل في إقليم كردستان العراق.
التنسيق	ضمان قيام اللجنة الوزارية المشتركة المعنية بعمالة الأطفال بالتنسيق الفعال بين الوكالات لمعالجة قضايا الأطفال المشتبه في صلتهم بتنظيم الدولة الإسلامية أو الأطفال الذين وقعوا ضحايا للاتجار بالبشر.
سياسات الحكومة	اعتماد سياسة خاصة بعمالة الأطفال تشمل جميع أسوأ أشكال عمالة الأطفال الموجودة في العراق، بما في ذلك التسول القسري والاستغلال الجنسي التجاري.
البرامج الاجتماعية	تنفيذ برامج من شأنها توفير خدمات الحماية للأطفال الجنود المسرحين.
	ضمان أن يكون الوصول الشامل إلى التعليم متسقاً مع المعايير الدولية، بما في ذلك للأطفال اللاجئين والنازحين داخلياً، والأطفال العراقيين السود، والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والعمل على إزالة الحواجز التي تحول دون التعليم. ضمان أن لا يعيق الافتقار إلى وثائق الهوية الوصول إلى التعليم، بما في ذلك بالنسبة للنازحين داخليا واللاجئين، والأطفال الذين يشتبه في ارتباطهم بتنظيم الدولة الإسلامية، والأطفال المولودين من زيجات "غير رسمية".
	تنفيذ برامج من شأنها معالجة عمالة الأطفال في القطاعات ذات الصلة في العراق، مثل تقديم الخدمات للأطفال الذين يتعرضون للاستغلال الجنسي التجاري، وتسريح الأطفال المنخرطين في الجماعات المسلحة وإعادة دمجهم، وتوفير برامج تعليم غير رسمية وملاجئ لضحايا الاتجار بالبشر.